الأمم المتحدة S/PV.10000

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10000**

الخميس، 18 أيلول/سبتمبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة أوتشاكار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أورتيغوس
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

تنويه بالجلسة 10000

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لدي بعض الملاحظات الخاصة لحدث اليوم. لقد بدأت الجلسة رقم 10000 لمجلس الأمن للتو. إنه رقم كبير ومهم، مثل التحديات التي لا تزال أمامنا على جدول أعمال المجلس.

تنعقد هذه الجلسة في مستهل الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، عشية الأسبوع الرفيع المستوى، حيث يجتمع قادتنا هنا في نيويورك سعياً لتحقيق الرسالة النبيلة للمنظمة، المتجذرة في ميثاقها.

وقد عملت نحو 137 دولة عضواً في مجلس الأمن، وغالباً ما كان ذلك بتنسيق فيما بينها، على مدار 000 10 من هذه الجلسات. فلنضع ذلك نصب أعيننا ونحن نواصل السعي للوفاء بالولاية ذات الأهمية الحيوية لمجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/583 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته باكستان وبنما والجزائر وجمهورية كوريا والدانمرك وسلوفينيا وسيراليون والصومال وغيانا واليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، وهم باكستان وبنما والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون والصومال وغيانا واليونان، وبلدي الدانمرك.

وبصفتنا أعضاء منتخبين، فإننا نمثل جميع مناطق العالم. والأهم من ذلك أننا نمثل إرادة وتوقعات أعضاء الجمعية العامة الذين انتخبناهم. لقد عهدوا إلينا، بانتخابهم لنا، بالمسؤولية الجليلة عن

صون السلام والأمن الدوليين. وبهذه الروح، ومع أخذ هذه المسؤولية الجسيمة في الاعتبار، نقدم بشكل جماعي وحازم مشروع قرار اليوم (S/2025/583).

تم تأكيد حدوث مجاعة في غزة – وليست أمراً متوقعاً وغير معلن – بل تم تأكيدها. تضطر الأمهات اليائسات إلى غلي أوراق الشجر لإطعام أطفالهن. ويبحث الآباء في الأنقاض عن ما يقيم أودهم. يُقتل الناس أثناء محاولتهم الحصول على الطعام للبقاء على قيد الحياة. هناك جيل يواجه خطر الضياع لا بسبب الحرب وحسب، بل بسبب الجوع واليأس. في الوقت نفسه، وسّعت إسرائيل عمليتها العسكرية في مدينة غزة، مما زاد من معاناة المدنيين نتيجة لذلك. هذا الوضع الكارثي وهذا الفشل الإنساني والخطأ البشري هو ما دفعنا إلى التحرك اليوم.

سنبت اليوم في مشروع قرار هام. وهو يركز على ثلاثة مطالب عاجلة وفورية، وهي مطالب قدمتها العديد من الدول الأعضاء مراراً وتكراراً، لا أكثر ولا أقل: أولاً، وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة تحترمه جميع الأطراف؛ ثانياً، الإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الأخرى؛ وثالثاً، أن ترفع حكومة إسرائيل على الفور ودون شروط جميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وأن تضمن توزيعها الآمن ودون عوائق على السكان المحتاجين لهذه المساعدات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

هذا هو نتاج أسابيع من المشاورات. والقصد الوحيد من مشروع القرار هذا هو تخفيف المعاناة والمساهمة في إنهاء هذه الحرب البغيضة. لذا فليبعث مشروع القرار هذا برسالة واضحة، رسالة مفادها أن مجلس الأمن لا يدير ظهره للمدنيين الذين يتضورون جوعاً ولا للرهائن ولا للمطالبة بوقف إطلاق النار. فلنقل إننا ندعم العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الصحي الذين يكابدون أوضاعاً مستحيلة؛ وأن الحرب عندما يتم بثها على الهواء مباشرةً في جميع أنحاء العالم، يومياً وبتفاصيل تنبض بالحياة، يكون لدينا اللياقة للتصرف؛ وأن القانون الدولي مهم؛ وأن مبادئ العمل الإنساني مهمة؛ وأن مبادئ الإنسانية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة توجهنا.

ونحن، الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى التصويت تأييداً لمشروع القرار وإلى التمسك بمسؤولية المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة أورتيغوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن معارضة الولايات المتحدة لمشروع القرار هذا (S/2025/583) لن تكون مفاجئة. فهو يفشل في إدانة حماس أو الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ويضفي الشرعية بشكل خاطئ على الروايات الكاذبة التي تفيد حماس، والتي وجدت للأسف رواجاً في مجلس الأمن.

تجاهل أعضاء المجلس عندما أوضحت الولايات المتحدة أن مشروع القرار غير مقبول. وبدلاً من ذلك، اختار المجلس إجراءً استعراضياً مصمماً لاستدراج استخدام حق النقض الذي يعطي مدداً لإرهابيي حماس ومن يمولهم ويدعمهم ويمنحهم طوق نجاة.

فلنتذكر أن حماس بدأت هذا النزاع الوحشي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما ارتكبت أسوأ مذبحة واختطاف لليهود منذ المحرقة. ونظراً لاستحسان مؤيديها الذين خرجوا إلى الشوارع في 8 تشرين الأول/أكتوبر للإشادة بما فعلته حماس، تتوعد حماس بتكرار ما فعلته في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من كل شيء، لا تشعر حماس بالندم. إن حياة المدنيين في غزة الذين يتعرضون للأذى هي مجرد أدوات في مشروع تدمير إسرائيل.

لا تزال حماس تحتجز 48 رهينة. وأولئك الذين لا يزالون على قيد الحياة منهم هم أسرى في جحيم لا يطاق. وقد فعلت ذلك لمدة 713 يوماً. لقد شاهدنا مقاطع الفيديو والصور التي تقشعر لها الأبدان عن كيفية تجويع حماس للرهائن. واستمعنا في المجلس إلى شهادات مؤلمة من رهائن محررين عن كيفية تعامل حماس معهم بوحشية والاعتداء عليهم جنسياً أثناء أسرهم.

حماس هي المسؤولة عن بدء هذه الحرب وعن استمرارها. وقد قبلت إسرائيل الشروط المقترحة التي من شأنها إنهاء الحرب، ولكن حماس تواصل رفضها. يمكن أن تنتهي هذه الحرب اليوم إذا أطلقت حماس سراح الرهائن وألقت سلاحها.

وينطوي مشروع القرار على عيوب خطيرة أخرى تتجاوز مجرد الفشل في إدانة حماس.

أولاً، أكدت الولايات المتحدة منذ بدء هذا النزاع أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. ويسعى مشروع القرار إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار من شأنه أن يترك حماس في وضع يمكنها من تنفيذ هجمات مثل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر في المستقبل، كما هددت بذلك عدة مرات.

يرسم مشروع القرار مساواة زائفة وخطيرة بين إسرائيل وحماس. فلا يمكن أن يكون هناك أي مساواة بين الاثنين – نقطة انتهى.

الرهائن في مشروع القرار مجرد فكرة لاحقة. ولن تقبل الولايات المتحدة بذلك أبداً. ولن يقبل الرئيس ترامب بذلك أبداً. لقد أوضح بجلاء: يجب إطلاق سراح جميع الرهائن الـ 48 الآن.

كما أن مشروع القرار يرفض الاعتراف ويسعى للعودة إلى نظام فاشل سمح لحماس بالإثراء وتقوية نفسها على حساب المدنيين المحتاجين.

يشير مشروع القرار بشكل خاطئ إلى تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، بمنهجيته المعيبة ومعاييره المتغيرة وتحيزه الواضح. غزة لديها احتياجات إنسانية بسبب حماس، وبسبب غض المجتمع الدولي الطرف عن الاستخدام الحقيقي للمساعدات التي قدمتها حماس والتي تقدر بالبلايين. وتتحمل إسرائيل مخاطر واضحة من خلال العمل كل يوم مع الولايات المتحدة والشركاء الإقليميين لإيصال المساعدات للمدنيين، كما شهدنا اليوم. وكما قال السفير هاكابي، فإن التقارير الأولية تشير إلى أن إرهابياً وصل إلى معبر اللنبي وهو يقود شاحنة معونات متجهة إلى غزة وقتل جنديين إسرائيليين. هذا العمل الشنيع يخون الثقة في الجهود الإنسانية. ونتقدم بتعازينا للعائلات الثكلى لهذين الفردين من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

يفشل مشروع القرار في الاعتراف بالواقع على الأرض بأن هناك زيادة ملموسة في تدفق المعونة الإنسانية. ومع ذلك، تظهر بيانات الأمم المتحدة نفسها أن ما يقرب من 85 بالمائة من مساعدات الأمم المتحدة المرسلة إلى غزة منذ 19 أيار/مايو قد تم اعتراضها. يجب أن نضمن وصول المعونات إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها، بدلاً من دعم إرهابيي حماس.

وتدعم مؤسسة غزة الإنسانية هذا الهدف، حيث قدمت أكثر من 167 مليون وجبة حتى الآن إلى المحتاجين، بدلاً من إعطائها لحماس. تعمل مؤسسة غزة الإنسانية بشكل جيد، ولا يشوبها الفشل الذريع الذي تعاني منه المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة وأعضاء المجلس دعم تلك المؤسسة والآليات الأخرى، بما في ذلك عمليات الإنزال الجوي التي يقوم بها الأردن والإمارات العربية المتحدة والشركاء الدوليون، مما يسهل إيصال المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات إلى غزة. وقد أوصلت تلك الآليات المساعدات الإنسانية وغيرها من السلع إلى المحتاجين وحرمت حماس من الإمدادات التي كانت تعتمد عليها.

لذلك، ترفض الولايات المتحدة مشروع القرار غير المقبول هذا. لقد آن الأوان أن تفرج حماس الآن عن جميع الرهائن وتستسلم فوراً. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها لإنهاء هذا النزاع المروع من أجل شعب غزة الذي يستحق مستقبلاً خالياً من حماس، ومن أجل الشرق الأوسط بأكمله الذي يستعد للانتقال إلى فصل جديد من السلام والازدهار.

لهذه الأسباب، ستصوت الولايات المتحدة الأمريكية معارضة مشروع القرار وتحث الوفود على الانضمام إلينا في التصويت ضده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليونان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

لا يوجد

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد معارض، ولم يمتنع أي عضو عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، نظراً للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بياني اليوم، في هذه الجلسة رقم 10000 لمجلس الأمن، باعتذار – اعتذار لشعب فلسطين، ولا سيما في غزة، لأولئك الذين تتوجه أنظارهم إلى المجلس اليوم. نحن، الجزائريين، نسمعكم. أيتها الأخوات الفلسطينيات، أيها الإخوة الفلسطينيون: سامحونا. سامحونا في غزة على وجه الخصوص، حيث النار ملتهبة والأنقاض خانقة. سامحونا لأن المجلس لم يتمكن من إنقاذ أطفالكم. فقد قتلت إسرائيل منهم أكثر من 000 18 طفل. سامحونا لأن المجلس لم يستطع حماية نسائكم. فقد قتلت إسرائيل منهن أكثر من 000 12 امرأة. سامحونا لأن المجلس لم يستطع أن يحمي كبار السن لديكم. فقد قتلت إسرائيل منهم أكثر من 000 4. سامحونا لأن المجلس لم يستطع الدفاع عن أطبائكم وممرضيكم. فقد قتلت إسرائيل منهم أكثر من 400 1. سامحونا لأننا لم نستطع الدفاع عن صحفييكم. فقد قتلت إسرائيل منهم أكثر من 250. سامحونا لأن المجلس لم يستطع حماية العاملين في المعونة الإنسانية لديكم. فقد قتلت إسرائيل منهم أكثر من 500. سامحونا لأن المجاعة تنتشر الآن في غزة ولم يستطع المجلس وقفها. لم يستطع حتى العمل على إدانتها. سامحونا لأن المجلس لم يستطع وقف تهجيركم القسري ولأن المعونة الإنسانية تحولت إلى سلاح، ولأن هذا المجلس بالذات لم يستطع كسر الحصار عن غزة. سامحونا لأن العالم يتحدث عن الحقوق وينكرها عليكم أيها الفلسطينيون. سامحونا لأن جهودنا المخلصة تحطمت على جدار الرفض.

وعلى الرغم من هذه الجهود المخلصة، إلا أن مجلس الأمن لم يقدم لكم أي مساعدة. لماذا كان الأمر على هذا النحو؟ لأن إسرائيل محمية. لأنها محصنة، لا بموجب القانون الدولي ولكن بسبب تحيز هذا النظام الدولي. إسرائيل تقتل كل يوم ولا يحدث شيء. إسرائيل تجوّع شعباً ولا يحدث شيء. تقصف إسرائيل المستشفيات والمدارس والملاجئ ولا يحدث شيء. تهاجم إسرائيل وسيطاً وتدوس على الدبلوماسية ولا يحدث شيء. ومع كل فعل يمضي دون عقاب، تتضاءل البشرية نفسها. لن يقيم التاريخ وزناً لخطاباتنا. بل سيزن أعمالنا. عندما احترقت غزة، وعندما جُوّع الأطفال، وعندما سقطت المستشفيات تحت القنابل، هل تحركنا؟

ولكن اعلموا أن 14 عضواً شجاعاً من أعضاء مجلس الأمن رفعوا أصواتهم اليوم. لقد تصرفوا بضمير حي ملبين نداءات الرأي العام الدولي. أخواتي وإخوتي الفلسطينيين، تأكدوا أننا لن نستسلم. هذه ليست المرة الأخيرة التي سيتصرف فيها المجلس. يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل واجبه.

مرة أخرى، فشل المجلس، تاركاً ندبة أخرى في ضمير البشرية. يجب أن يكون هناك عار في العجز، وعار في مواجهة الإبادة الجماعية التي تتكشف أمام الأعين المفتوحة. لأولئك الذين ما زالوا في حالة إنكار: اقرؤوا تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. فكلماته واضحة:

”تخلص اللجنة إلى أن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن الفشل في منع الإبادة الجماعية وارتكاب الإبادة الجماعية وعدم المعاقبة على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.“

لقد فشل المجلس بالفعل مرتين في منع الإبادة الجماعية. واليوم، يبدو أننا على وشك أن نشهد فشلاً ثالثاً. لا يمكن أن يكون هناك أي غموض في هذه اللحظة. يجب على كل واحد منا أن يختار إما أن يعمل على وقف الإبادة الجماعية أو أن يُحسب ضمن المتواطئين.

لم تستسلم فلسطين قط للإمبراطوريات أو للغزاة. وأولئك الذين سعوا إلى إخضاعها لا يُذكرون إلا بالخزي. ففلسطين للفلسطينيين والجزائر، كما تعهد الرئيس عبد المجيد تبون، لن تتخلى عنهم أبداً، ليس قبل إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في هذه الجلسة رقم 10000 لمجلس الأمن، نتذكر المسؤولية الجسيمة والوعد الرصين الذي تحمله هذه الهيئة. تطلّع العالم إلى هذه القاعة عشرة آلاف مرة لتأخذ زمام المبادرة ولأجل صحوة الضمير والأمل.

واليوم، فيما نواجه المأساة التي تتكشف في غزة، باتت هذه المسؤولية أثقل من أي وقت مضى. لقد صوتنا مؤيدين مشروع القرار هذا (S/2025/583) اليوم لأن الوضع في غزة عاجل ويحتاج إلى اهتمام فوري. وبينما نحن نتحدث، تتوسع العمليات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي بشكل سريع، بينما تتكشف أمام أعيننا كل ساعة مجاعة وكارثة إنسانية غير مسبوقة، مما يضاعف من معاناة المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

يتطلع العالم إلى أن يتخذ المجلس إجراء، ولكننا لم نتمكن اليوم من اعتماد مشروع قرار يهدف إلى حماية الحقوق الأساسية لسكان غزة. وهذه ليست مسألة قصور إجرائي فحسب، بل هي فشل أخلاقي عميق. ويستند مشروع القرار الذي قدَّمه الأعضاء العشرة المنتخبون إلى نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، مجددا التأكيد على المبادئ التي تعهدنا جميعا باحترامها. ودعا إلى ما ينبغي أن يكون الحد الأدنى الأساسي، وهو وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة والإفراج عن جميع الرهائن وتدفق المساعدات الإنسانية بلا عوائق واحترام جميع الأطراف للقانون الدولي.

ومع ذلك، مُنع المجلس مراراً وتكراراً من اتخاذ إجراءات باستخدام لغة خطيرة صريحة أحيانًا وضمنية في كثير من الأحيان ومنطق خطير يُنظر من خلاله إلى معاناة البعض على أنها أهون من معاناة آخرين وتصبح من خلاله حياة بعض الأشخاص أقل أهمية. إنها فكرة لطخت تاريخنا في وقت سابق ويجب أن نرفضها تمامًا. وبمجرد أن نبدأ بتحديد قيمة حياة الإنسان وفقا لجنسيته أو عرقه أو ظروفه، فإننا نفقد الأسس التي بنيت عليها هذه المؤسسة.

إن العالم يراقب الآن. وكل تأخير وكل إشارة توحي للمحاصَرين بأن آلامهم قابلة للتفاوض وحقوقهم مشروطة وأرواحهم مستباحة. ولا يمكننا أن نسمح هنا في مجلس الأمن بترسيخ منطق ينظر بدونية إلى أرواح البعض. وإلا فإننا لا نخذل سكان غزة فحسب، بل نخذل أنفسنا ولا نلتزم بالمثل العليا والقيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة وتوافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة.

وأشكر جميع الأعضاء الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار. ويشكل دعمهم منارة أمل وإعادة تأكيد على التزامنا المشترك بالسلام والكرامة الإنسانية. وأقول لزملائي في مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين

إن عملنا لم ينتهِ بعد. ولا نزال ثابتين في مهمتنا لإنهاء معاناة الفلسطينيين والنهوض بالسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ولا شك في أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب معالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة المستمرة الكامنة وراء الاحتلال نفسه الذي دخل الآن عقده الخامس.

ويؤكد الصومال مجددا دعمه الثابت للشعب الفلسطيني وحقه المشروع في تقرير المصير والعودة وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف. ويكرر وفدنا دعوته إلى إنهاء الاحتلال والوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفا واستئناف عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع على وجه الاستعجال برعاية دولية. ونقر بالجهود الجارية لوقف إطلاق النار التي تقودها قطر ومصر والولايات المتحدة وندعمها ونتطلع بكل أمل وعزم إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقبل لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيعقد في الجمعية العامة الأسبوع المقبل. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعامل مع هذا الأمر بروح من المسؤولية والالتزام الحقيقي بالسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ولا يزال الصومال ملتزما بالسعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء المعاناة التي طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأسرها.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تمثل هذه الجلسة رقم 10000 لحظة مظلمة في هذه القاعة قُبيل انعقاد الدورة الثمانين للجمعية العامة والأسبوع الرفيع المستوى. لقد صوتت باكستان مؤيدة لمشروع القرار (S/2025/583) إلى جانب 13 عضوا في مجلس الأمن. ونثني على جهود الدانمرك في تنسيق هذه المبادرة المشتركة للأعضاء العشرة المنتخبين.

ونؤيد ملاحظات الممثلة الدائمة للدانمرك.

وتأسف باكستان بشدة لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار الذي قدمه الأعضاء العشرة المنتخبون والذي لم يكن يهدف سوى إلى معالجة الأزمة الإنسانية المستفحلة في غزة. ولم تكن هذه مسألة إجرائية روتينية، بل كانت فرصة لاتخاذ إجراء في مواجهة وحشية ودمار ونزوح جماعي في غزة على نحو غير مسبوق في ظل تصعيد الغزو البري الإسرائيلي. ولكن لنكن واضحين في أن السبب لا يرجع إلى غياب الإرادة أو روح المبادرة. فقد طالبت باستمرار أغلبية واضحة من أعضاء المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة لوقف المذبحة في غزة وقد اضطلعنا بنصيبنا من تلك المسؤولية. وما منع المجلس من اتخاذ إجراء هو ممارسة حق النقض. وينطوي على مسؤولية ثقيلة ويتطلب الاعتذار. وقد يُنظر إلى منع المجلس من الوفاء بولايته في لحظات تشهد معاناة إنسانية جسيمة على أنه يمكّن من استمرار تلك المعاناة. ويجب أن يعيد من اختاروا هذا المسار النظر في موقفهم. فسكان غزة محاصرون بين قصف مستمر وحصار خانق. والأطفال يتضورون جوعا. والمستشفيات منهارة. ولا تملك العائلات المياه ولا الأدوية ولا المأوى. لقد شن جيش الاحتلال أعنف الهجمات على مدينة غزة خلال عامين من الحرب، مما أدى إلى فرار آلاف السكان تحت قصف القنابل والرصاص وسط مخاوف من إمكانية عدم عودتهم أبدًا.

ولا يتعلق الأمر بمأساة تتكشف في صمت، بل تحدث أمام أعين العالم وعلى مرأى من الجميع ومباشرة على شاشاتنا وعلى الصفحات الأولى من صحفنا. وفي هذا السياق القاتم، يبعث فشل اليوم برسالة

خطيرة مفادها أن حياة مليوني فلسطيني محاصرين مستباحة ويمكن إخضاعها للاعتبارات السياسية. وتزيد الجراح عمقا وتتفاقم معاناة أهل غزة مع كل ساعة من التعطيل. ويزيد كل فشل أيضًا من تقويض مصداقية المجلس. والخسائر البشرية مذهلة. فقد قُتل أكثر من 000 64 فلسطيني. وأُعلن رسميا عن المجاعة في غزة حيث توفي أكثر من 400 شخص بالفعل بسبب المجاعة. وتحولت البنية التحتية إلى أنقاض. واستُهدفت المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والطاقة ودُمرت عمدا. ولم ينجُ أحد من الموت، سواء عمال الإغاثة أو الصحفيون، وأبيدت أجيالٌ بأكملها. وتتعرض العائلات لمعاناة لا يمكن تصورها. ونعم، تتعرض سلامة الرهائن للخطر. وقد يطغى أيضا دوي القنابل على صرخاتهم، على غرار ما يحدث لمئات الآلاف من الفلسطينيين. وفي الوقت الذي يُمنع فيه المجلس من اتخاذ أي إجراء، قُدمت تطمينات بشأن اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، ولكن تلك التطمينات كانت واهية نظرا لأن الحالة ازدادت سوءًا كما رأينا.

وأود أن أكرر بأن غالبية الدول الأعضاء تصرفت بمسؤولية. لقد أدينا واجبنا بموجب الميثاق. ولا تعزى أوجه القصور إلى المجلس ككل، بل تكمن في القيود المفروضة عليه. وتؤكد العديد من الحقائق المريرة على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات.

تتمثل الحقيقة الأولى في المجاعة. وتنذر المجاعة التي أُعلنت بالفعل في مدينة غزة بالانتشار في جميع أنحاء القطاع.

ويوجد بعد ذلك التصعيد العسكري. وبعد تجاهل إسرائيل الدعوات المنادية بوقف إطلاق النار وتقويضها للمفاوضات وتخريبها على نحو متكرر، يحصد العدوان الإسرائيلي على مدينة غزة الآن عشرات الأرواح يوميا وقد يتسبب في تهجير مليون شخص.

وتوجد أيضا خطط ضم الضفة الغربية. ويكشف توسع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك خطة E1 الأخيرة، عن الطابع الراسخ للاحتلال ونواياه الحقيقية، مما يدمّر حل الدولتين. إنه مظهر صارخ للاستعمار الاستيطاني في القرن الحادي والعشرين.

ولا يمكننا أن نظل غافلين عن حدوث كل ذلك في ظل وجود قضية مرفوعة أمام محكمة العدل الدولية والنتائج الخطيرة بوضوح التي توصلت إليها اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل فيما يتعلق بأعمال الإبادة الجماعية في غزة.

وتؤكد باكستان من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تقرير المصير والكرامة والعدالة. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار وإنهاء جميع العمليات العسكرية؛ ووضع حد فوري وغير مشروط للتجويع والحصار اللاإنساني، مع إتاحة الوصول الكامل وغير المقيد من خلال نقاط الدخول والتوزيع المتعددة للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة؛ والتوصل إلى تسوية دائمة وسلمية عادلة للقضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافيا على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والشرعية الدولية.

وتقف باكستان بحزم مع غالبية أعضاء مجلس الأمن، بل ومع غالبية أعضاء الأمم المتحدة، على نحو يجسد توقعات المجتمع الدولي ككل. ونقف إلى جانب الإنسانية ومع العدالة والقانون الدولي.

إن العالم يراقب. وينبغي أن تفطر صرخات الأطفال قلوبنا. وينبغي أن تهز معاناة الأمهات ضمائرنا. إن فلسطين تتطلع إلى المجلس، ولا يمكننا أن نغض الطرف عنها. ولن نظل مكتوفي الأيدي مهما كانت الظروف. وسنواصل العمل والتكلم والالتزام بمسؤولياتنا. وهذا واجبنا بالنيابة عن الشعب الفلسطيني الشجاع والصامد الذي يخوض نضالا عادلا ضد الاحتلال من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية. ولا يوجد خيار آخر.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تبدأ فرنسا بشكر أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبين على مشروع القرار هذا (S/2025/583). لقد صوتت فرنسا مؤيدة هذه الوثيقة. وهي لم تُعتمد على الرغم من تأييد 14 من أصل 15 عضوًا في المجلس.

ولكننا نتفق جميعًا على مسألة واحدة، وهي أن مأساة صرفة تتكشف أمام أعيننا في غزة. وقد ركز مشروع القرار على المسائل الإنسانية وأعاد التأكيد على ثلاثة مطالب تكتسي القدر نفسه من الأهمية.

تمثل المطلب الأول في وقف فوري وبلا شروط ودائم لإطلاق النار. وتدين فرنسا بشدة توسيع نطاق الهجوم الإسرائيلي على مدينة غزة وتكثيفه. وقد أدى هذا الهجوم بالفعل إلى تهجير 000 300 شخص قسرا. ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية والصحية التي تنطوي أصلا على المجاعة وعدم الحصول على السلع الأساسية والرعاية في الحالات العاجلة. وتكرر فرنسا معارضتها لأي خطة لاحتلال قطاع غزة وتهجير سكانه بالقوة. وتدعو إسرائيل إلى إنهاء هذه الحملة المدمرة التي لم يعد لها أي منطق عسكري وإلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار والإفراج عن جميع الرهائن.

والمطلب الثاني الذي ورد في مشروع القرار هو الإفراج عن جميع الرهائن فورا وبلا شروط وبكل كرامة لإنهاء المعاناة التي لا يمكن تبريرها والتي طال أمدها أكثر مما ينبغي. وتدين فرنسا مرة أخرى إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على يد حماس التي يجب نزع سلاحها وإقصاؤها من حكم غزة. وقد أكدت 142 دولة هذا المطلب بحزم من خلال تأييد إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين (A/CONF.243/2025/1، المرفق) في 12 أيلول/سبتمبر.

والمطلب الثالث هو أن تحترم الحكومة الإسرائيلية التزاماتها القانونية الدولية وأن تزيل على الفور جميع العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التلاعب بخدمات الطوارئ لأغراض عسكرية أو سياسية. ويُعدّ تعريض السكان للموت جوعا جريمة. ونؤكد دعمنا الكامل للجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي تواصل القيام بعملها وتعرّض بذلك حياتها للخطر. وندعم وكالات الأمم المتحدة وشركاءها الذين يعرفون كيف يوزعون المساعدات الإنسانية بحيادية

واستقلالية ومهنية وفي ظروف آمنة، مع ضمان أن أكثر الفئات ضعفا في صفوف النساء والأطفال هي التي تتلقى هذه المساعدات.

ويجب أن يعمل مجلس الأمن أيضًا على تنفيذ حل الدولتين عمليا استنادًا إلى المعايير المتفق عليها. وستترأس فرنسا، بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في 22 أيلول/سبتمبر. وسيولّد هذا المؤتمر، الذي يحظى بدعم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، زخما سياسيا وجماعيا جديدا وغير مسبوق يمهد الطريق لمسار جديد نحو السلام والأمن للجميع في المنطقة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار (S/2025/583) اليوم للمطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحالة الإنسانية المروعة في غزة وإعادة الرهائن إلى ديارهم وإنهاء النزاع المستعر منذ عامين تقريبا.

ولا يزال الرهائن محتجزين في ظروف لا يمكن تصورها في غزة منذ الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ودأب مجلس الأمن على المطالبة بالإفراج عن الرهائن في كل قرار من قراراته الأربعة وقد أكد نص اليوم على هذا المطلب مرة أخرى. وتدل صور الرهائن المحتجزين في ظروف قاسية والذين يعانون من الهزال على وحشية حماس. ويجب أن تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر برؤية الرهائن وتلبية احتياجاتهم.

ونكرر إدانتنا لحماس وأيديولوجيتها الإرهابية. ويجب ألا تضطلع حماس بأي دور في غزة مستقبلا. وقد وجهت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي رسالة قوية في هذا الصدد بعدما صوت 142 بلدا لإدانة هجمات حماس والمطالبة بنزع سلاحها وإنهاء حكمها في غزة.

إننا بحاجة إلى وقف إطلاق النار أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن توسع إسرائيل المتهور في عمليتها العسكرية يبعدنا أكثر فأكثر عن التوصل إلى اتفاق يمكن أن يعيد الرهائن إلى ديارهم وينهي المعاناة في غزة.

ونحن نشهد مجاعة من صنع الإنسان بالكامل في غزة ونشاهد صورا لفلسطينيين يتضورون جوعا وهم يُقتلون بحثا بيأس عن فتات طعام لعائلاتهم. وقد قصفت إسرائيل هذا الأسبوع مستشفى الأطفال في مدينة غزة. وينبغي ألا يتعرض الأطفال حديثو الولادة في الحاضنات والأطفال الذين يخضعون لغسيل الكلى للقصف.

ونحث الحكومة الإسرائيلية على إنهاء إراقة الدماء التي أودت بالفعل بحياة 65 ألف فلسطيني، ورفع القيود التي تفرضها على دخول المساعدات فورا والسماح للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بإنقاذ الأرواح.

وتشكر المملكة المتحدة الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن على صياغة مشروع قرار اليوم والتشاور بشأنه. ونأسف لعدم تمكُّن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار اليوم. وبالرغم من ذلك، لا نزال ملتزمين بالرؤية التي يتضمنها هذا النص. وسنستمر في بذل كل ما في وسعنا

لإنهاء هذا النزاع وإعادة الرهائن إلى ديارهم والعمل مع شركائنا على مسار نحو السلام من أجل تحقيق أمن إسرائيل إلى جانب قيام دولة فلسطينية مستقلة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للأعضاء غير الدائمين في المجلس على مبادرتهم ومثابرتهم في تقديم مشروع القرار هذا (S/2025/583) الذي يتناول الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وقد صوّت الاتحاد الروسي مؤيدا لهذه الوثيقة التي تحدد العناصر الرئيسية للتوصل إلى حل سريع، بما في ذلك الوقف فوري وغير المشروط لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين لدى حماس، ورفع الحصار الإنساني الشديد عن غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين.

وهذا أمر ما فتئنا ندعو إليه منذ بداية التصعيد الحالي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أظهرت نتائج التصويت اليوم أن هذا هو أساس الحل لأزمة غزة الذي تقف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعمه.

ومما يؤسف له أننا شهدنا خلال هذه الجلسة رقم 10000 لمجلس الأمن استخدام الولايات المتحدة حق النقض مجدداً – للمرة السابعة – معرقلةً مشروع قرار كان من الممكن أن يوقف إراقة الدماء. ولهذه الأرقام رمزية مأساوية. فلن يكون هناك انفراجة في حل قضية الشرق الأوسط طالما بقيت نظرة واشنطن لأزمة غزة على حالها، وطالما أنها تنظر إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة على أنها عقبة وليس أداة بالغة الأهمية. وسيظل مجلس الأمن شاهداً عاجزاً على هذه الكارثة، مشلولاً ليس بسبب خلل هيكلي متأصل، بل بسبب إرادة – أو بشكل أدق بسبب عدم وجود إرادة – وفد واحد.

وندعو زملاءنا من الولايات المتحدة إلى الاعتراف بحقيقة بسيطة. فليست أصوات المجتمع الدولي المتعقلة، بما في ذلك أصوات المجتمع الدولي في هذه القاعة، هي التي تقوض دبلوماسيتهم الهادئة المعلنة على أرض الواقع، على حد تعبيرهم. بل ما يقوضها هو الإجراءات الملموسة التي تقوم بها حليفتهم إسرائيل، وهو ما تجلى بشكل صارخ في المناورة العدوانية التي قامت بها القدس الغربية ضد دولة قطر ذات السيادة، وهي أحد الوسطاء الرئيسيين في عملية التفاوض. وهذا الفعل هو في الأساس اعتداء على فكرة التوصل إلى اتفاق بالذات. وقد كذّب أي تأكيدات لزعم إسرائيل بأنها على استعداد لتبني الدبلوماسية والتوصل إلى اتفاق. وإلقاء اللوم على حماس في إفشال المحادثات، كما يفعل زملاؤنا الأميركيون باستمرار، أمر عبثي تماما.

وفي خضم الإجراءات الإسرائيلية المروعة ضد قطر وإطلاق العملية الإسرائيلية للسيطرة تماماً على مدينة غزة، والتي تهدد بإيقاع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين، فإن تقاعس المجلس يتعارض مع مطالب العدالة التي يُعَبَّر عنها في شوارع العديد من عواصم العالم، بما في ذلك نيويورك، حيث يخرج المواطنون العاديون إلى الشوارع للاحتجاج على النزاع في قطاع غزة. يجب الاستجابة لهذا النداء.

وفي هذا الصدد، فإن لاستئناف المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي سيُعقد في نيويورك الأسبوع المقبل، أهمية كبيرة. ونأمل أن تكون نتائج

المؤتمر عملية وبناءة بطبيعتها وأن تبث روحاً جديدة في حل الدولتين، الذي لا يوجد، ولن يوجد، أي بديل عنه

وندعو الولايات المتحدة وإسرائيل للانضمام إلى هذه العملية بدلاً من أن تديرا ظهرهما للمجتمع الدولي – كما كان الحال في الماضي – وتعرقلا جهوده الرامية لإيجاد حل لهذه الأزمة الإقليمية المروعة. وفي نفس السياق، فإننا نعتبر محاولات الولايات المتحدة الشائنة لاستغلال إجراءات التأشيرات لدفع مصالحها السياسية الذاتية غير مقبولة. ونحث واشنطن على إعادة النظر في قرارها برفض منح تأشيرات دخول لأعضاء الوفد الفلسطيني الذين يُفتَرَض أن يحضروا الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

وعلى الرغم من فشل محاولة اليوم، فهذا لا يعني أن علينا الاستسلام. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل، وسنواصل تعزيز موقفنا الثابت في هذا الشأن مهما استغرق ذلك من وقت. ونأمل أن يشاطرنا أعضاء المجلس العقلاء الآخرون هذا الرأي، لأنه بدون حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، وبدون احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، سيكون من غير الممكن التوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولا إلى سلام واستقرار حقيقيين في الشرق الأوسط. ونحن على ثقة أنه في نهاية المطاف سيكون هناك 15 عضوا عاقلا، وليس 15 عضوا ناقص واحد.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تود بنما أن تعرب عن تقديرها لأعضاء المجلس المنتخبين على جهودهم الجماعية وتضامنهم، على الرغم من اختلافاتهم في صياغة هذا النص. وننوه بالعمل الذي قامت به الدانمرك في تنسيق هذه العملية التفاوضية المعقدة بين أعضاء المجلس. ونشكر أيضا جميع الوفود التي أيدت مشروع القرار هذا (S/2025/583)، الذي يوجه دعوة عاجلة للعودة إلى قيم الإنسانية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عن الكرامة الإنسانية.

لقد أيدت بنما مشروع القرار الذي لم يكن يُقصد منه التسبب في استخدام حق النقض، ذلك أنه يتضمن عناصر أساسية ولا يمكن تأجيلها، وهي وقف قتل المدنيين من خلال وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة من شأنه أن يسهل أيضا التدفق الفعال للمساعدات الإنسانية؛ وضمان الإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع الرهائن؛ ورفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة، والتي تجعل من الجوع عن قصد أو غير قصد وسيلة للقمع والسيطرة؛ واستعادة الخدمات الأساسية التي من شأنها أن تبقي السكان على قيد الحياة وهم على حافة الانهيار.

ولكن المجلس أصيب للأسف مجددا بالشلل، ولا يعود ذلك إلى نقص في المقترحات أو أطر العمل.

ففي حزيران/يونيه 2024 اتخذ هذا الجهاز القرار 2735 (2024) الذي حدد بوضوح خطة من ثلاث مراحل: الوقف الفوري للأعمال العدائية والإفراج التدريجي عن الرهائن وانسحاب القوات وخطة لإعادة إعمار غزة. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، اتفقت إسرائيل وحماس على وقف لإطلاق النار، اتبع إلى حد كبير ما نص عليه القرار 2735 (2024). وهذا يدل على أن قرارات المجلس ومبادراته لا تقوض جهود الوساطة الإضافية؛ بل تشكل معايير وإرشادات بشأن كيفية إنجاحها. وقد أظهرت تجربة الهدنة المؤقتة بوضوح، بالرغم من هشاشتها، أنه من الممكن وقف المعاناة الإنسانية والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية

إلى غزة بفعالية والعمل على إطلاق سراح الرهائن. وأتى انهيار الهدنة في آذار/مارس نتيجة لانعدام الثقة والإرادة السياسية لدعم السلام. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن أي جهود تفاوضية من استعادتها.

واليوم، وبعد مرور ستة أشهر على انهيار وقف إطلاق النار في 18 آذار/مارس، لقي حوالي 800 13 فلسطيني حتفهم في غزة. وعلاوة على ذلك، فقد مر 106 أيام منذ استخدام حق النقض السابق في المجلس بشأن الحالة في غزة في 4 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9929). وخلال تلك الفترة، فقد ما يقرب من 800 6 شخص حياتهم في غزة – أي بمعدل 64 شخصا كل يوم، أو ثلاثة أشخاص في الساعة. وأعلن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المجاعة في غزة. وقد توفي أكثر من 425 شخصا، من بينهم 125 طفلا، بسبب الجوع – وهم ليسوا ضحايا ندرة الغذاء والدواء، بل بسبب العوائق الموضوعة أمام إيصال هذه المواد. كما دفع الرهائن وعائلاتهم ثمناً باهظاً لا يطاق، إذ أصبحوا عالقين في دوامة أطالت معاناتهم وزادت عدم اليقين منذ الاعتداء الوحشي والقاسي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويزداد مستقبل الرهائن قتامة كل يوم، ويتعرضون للمزيد من المخاطر. ولم تكن الأمم المتحدة وموظفيها العاملين في المجال الإنساني استثناءً أيضاً. فخلال الأيام الخمسة الماضية، هوجمت 10 من مبانيها في غزة، بما في ذلك المدارس والعيادات التي كان يلجأ إليها آلاف النازحين بحثاً عن مأوى. وعلاوة على ذلك، فقد قُتل الصحفيون الذين يوثقون المأساة بأعداد غير مسبوقة في محاولة لإسكات الحقيقة وإخفاء حقيقة ما يجري في غزة.

ونعقد اليوم الجلسة رقم 10000 لمجلس الأمن – ومن المعروف جيدا أنها يجب أن تجسد رمزا للأخلاق والمسؤولية لهيئة قادرة على اتخاذ الإجراءات وحماية البشرية. غير أن هذه الجلسة اتسمت بالتناقض الأكثر إيلاماً. وبينما يراكم المجلس الجلسات، تراكم البشرية الموت والدمار. ويواصل التشكيك ومنطق العنف المتصلب إضعاف الوساطة التي تقودها قطر ومصر والولايات المتحدة، والتي ينبغي أن تمثل فرصة مفعمة بالأمل للحوار والتوافق في مواجهة الخلاف الشديد بين الأطراف. وفي ضربة أخرى لهذا الأمل، هوجم أحد الوسطاء القطريين قبل أسبوع واحد فقط، مما زاد من تقويض الدبلوماسية ومفاقمة دوامة العنف.

وإذا كان المجلس قد حدد بالفعل مسارا نحو السلام من خلال القرارات المتخذة ثم جرى التخلي عنه، فعلينا أن نسأل أنفسنا ما الذي يتم السعي إليه حقا: السماح لملايين الفلسطينيين بالاختفاء من غزة؛ والسماح للرهائن بالموت في غياهب الأنفاق، وأن يتحولوا إلى أضرار جانبية؛ والسماح بالتآلف مع الجوع والخراب وموت الأطفال بشفاه جافة وبطون خاوية؟ لا يمكن للحالة الراهنة أن تستمر. فهي لا تشكل مخرجا ولا حلا. ولن يجلب الدمار وبذور الكراهية التي زُرِعَت الأمن أو السلام، ولن يحقق تقاعس المجلس مستقبلا يتسم بالكرامة والإنسانية للإسرائيليين أو الفلسطينيين. وتدعو بنما إلى ما ينبغي أن يكون المجلس قادرا على المطالبة به بصوت واحد تماشيا مع المسؤولية الأساسية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين – وهو وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وإطلاق سراح جميع الرهائن، فضلا عن البدء بعملية سياسية جادة من شأنها أن تعيد الأطراف إلى مسار المصالحة والسلام.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في 9 كانون الأول/ديسمبر 1947، عقد مجلس الأمن جلسته 222 (انظر S/PV.222) وهي أول جلسة له بشأن فلسطين. واليوم، وبعد مرور سنوات عديدة، وفي هذه الجلسة رقم 10000 للمجلس، قررت 14 دولة عضو في المجلس الرد بشكل نهائي على تأكيد المجاعة في غزة وتكرار مطالبتنا بوقف لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة. ولذلك فإن غيانا تأسف بشدة لاستخدام حق النقض اليوم، الأمر الذي أجهض هذه الجهود – وهو جهد بذله أعضاء المجلس العشرة المنتخبين الذين يدركون بعمق الحالة المروعة في غزة ومسؤوليتنا عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد استخدمنا أسلوب التشاور في وضع مشروع القرار هذا (S/2025/583)، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المجلس في كل مرحلة من مراحل إعداده. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري العميق للسفيرة كريستينا لاسن ولوفد الدانمرك على جهودهم الدؤوبة في قيادتنا خلال عملية الصياغة نحو تقديم مشروع القرار اليوم.

والسؤال الذي يؤرق الكثيرين في المجتمع الدولي، بما في ذلك العديد منا حول هذه الطاولة، هو: ما الذي يتطلبه تحقيق توافق الآراء وأن يتصرف مجلس الأمن ككيان واحد ويمارس مسؤوليته عن حماية الشعب الفلسطيني؟ فعلى مدار حوالي عامين من العمليات العسكرية الإسرائيلية النشطة في غزة، تحدى اتساع نطاق الفظائع المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني كل مبادئ اللياقة والأخلاق والإنسانية. والأهم من ذلك أن القانون الدولي، وهو نسيج النظام الدولي ذاته الذي بنيناه على أنقاض الحرب العالمية الثانية، لا يزال يُنتهك كل يوم، في تحدٍ لكل تحذير وكل حكم قانوني وكل مناشدة لمرتكب هذه الفظائع. ويحدث كل ذلك في إفلات تام من العقاب.

ونتيجة هذا الإفلات من العقاب هي استمرار ارتكاب الإبادة الجماعية. نعم، الإبادة الجماعية – الكلمة التي لم يرغب الكثيرون في استخدامها وتمنوا ألا يضطروا إلى استخدامها أبدا – الإبادة الجماعية التي أكدتها هذا الأسبوع اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. وقد أدى الإفلات من العقاب أيضا إلى استخدام التجويع كسلاح إلى حد خلق مجاعة في غزة، بينما تواصل إسرائيل فرض قيود على إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. إن الإفلات من العقاب في غزة لا يثمر شيئا سوى البؤس المتمثل في النزوح والدمار والمرض والموت، ويوم أمس استمرت حلقة أخرى من عمليات الضم في ترسيخ جذورها مع شروع السلطة القائمة بالاحتلال في عملياتها البرية في مدينة غزة، عقب أسابيع من القصف الذي استهدف المباني العالية في المدينة.

وعلى الأقل، كان وفد بلدي يأمل في أن تكون هناك إرادة سياسية من جانب كل عضو من أعضاء مجلس الأمن للالتفاف حول الشواغل الأساسية التي يتناولها مشروع القرار: أولا، تأمين وقف إطلاق النار كأساس لتحسين مستدام في الحالة الإنسانية، بما في ذلك وقف المجاعة؛ وثانيا، تأمين إطلاق سراح الرهائن. ومن الصعب إثارة أي حجة ذات مصداقية ضد اتخاذ المجلس إجراءات بشأن هذه الشواغل، لأنها تقع مباشرة ضمن نطاق ولاية المجلس في صون السلام والأمن الدوليين. بل أكثر من ذلك، إنه الشيء اللائق والأخلاقي والإنساني الذي يجب القيام به.

لقد تطلع المجتمع الدولي بحق إلى المجلس للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في التحرر من طغيان إسرائيل وحماية هذا الحق، ولكن مرة أخرى، وبسبب استمرار ممارسة استخدام حق النقض، فإن المجلس مقيد.

وتريد غيانا أن تنتهي هذه الحرب على فلسطين بشكل دائم وشامل وعادل، وسنواصل السعي لتحقيق هذه الغاية بالشراكة مع من لهم دور في ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس. إن مجلس الأمن له دور محوري في تحقيق هذه الغاية، وتحث غيانا على مواصلة دق أجراس الإنذار بشأن فلسطين ومناصرة الشعب الفلسطيني حتى يتحرر. ويمتلك المجلس الأدوات اللازمة لإحداث تغييرات حاسمة في الوضع في غزة ومنع المزيد من التصعيد في المنطقة، وينبغي لنا الاستفادة منها. وللأسف، مرة أخرى، لم نتمكن من القيام بذلك اليوم، على الرغم من الإرادة السياسية لـ 14 دولة من أصل 15 دولة عضوا.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر سيراليون الدانمرك على تنسيق العملية التي توجت بتقديم الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن مشروع قرار (S/2025/583). ومن المؤسف أنه لم يتم اعتماده بسبب عدم تصويت أحد الأعضاء الدائمين ضده.

وقد نشأت مبادرة العشرة المنتخبين من الضرورة الملحة للغاية لمعالجة الحالة الإنسانية المدمرة في قطاع غزة، التي تفاقمت بسبب استمرار أسر الرهائن الذين تحتجزهم حماس منذ أكثر من 700 يوم. لقد صوتت سيراليون مؤيدة لمشروع القرار انطلاقا من اقتناعنا بأننا، بوصفنا أعضاء في المجلس، نتحمل مسؤولية نابعة من الميثاق عن إنقاذ المدنيين من ويلات الحرب التي تتسم بالمعاناة الهائلة والجوع وانعدام الأمن والخسائر المستمرة في الأرواح.

كان مشروع القرار واضحا. لقد طالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف؛ والإفراج الفوري والكريم عن جميع الرهائن المحتجزين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛ والوصول الكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع حتى يصل الغذاء والماء والدواء والوقود إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

ولو تم اعتماد مشروع القرار في هذه الجلسة التاريخية رقم 10000 للمجلس، لكان قد أوفى بواجب المجلس الأكثر إلحاحاً لوقف المعاناة غير المعقولة للمدنيين، وخاصة الأطفال، الذين يتحملون العبء الأكبر من هذه الحرب. ونذكر بأسى الإحاطة التي قدمتها السيدة إنغر أشينغ، الرئيسة التنفيذية للمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، في شهر آب/أغسطس، التي قدمت فيها شهادتها عن المجاعة وسوء التغذية المحفورة على أجساد الأطفال الهزيلة في صورة تهز ضميرنا المشترك (انظر S/PV.9987). في غزة اليوم، يواجه الأطفال الجوع والمرض بدلا من أن يكونوا في الفصول الدراسية والملاعب.

وتشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء استمرار النزاع الذي يعمّق اليأس. وكان من الممكن للوقف الفوري لإطلاق النار الذي كان من الممكن المطالبة به أن يدعم المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي تشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته.

إن الحل السياسي العادل والدائم هو الوحيد الذي يمكن أن ينهي دورة العنف هذه ويوفر الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

نعرب عن أسفنا لعدم اعتماد مشروع القرار هذا، الذي يغلب عليه الطابع الإنساني، بما يؤدي لاستمرار عدم معالجة المطلب العاجل المتمثل في دعوة إسرائيل إلى رفع جميع القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية إلى غزة، وذلك عقب تأكيد حدوث مجاعة في محافظة غزة وانتشارها إلى مناطق أخرى في الأسابيع الأخيرة.

كما طالب مشروع القرار أيضاً بوقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وهي أمور ضرورية خاصة في ضوء النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، والتي خلصت إلى أن الأعمال التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في غزة تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية وراء ذلك.

وبموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لا يجوز لأي دولة أن ترفض. فواجب منع الإبادة الجماعية ملزم للجميع، وعدم التصرف سيجعل المجلس متواطئا في واحدة من أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية. لقد تصرف أربعة عشر عضوا من أعضاء المجلس. لا يمكن للمجلس والمجتمع الدولي أن يغضوا أبصارهم عند تجويع الأطفال وتدمير المدارس وذبح المدنيين.

ومرة أخرى، تصرف اليوم 14 عضوا من أعضائه، ولم يكن ذلك للمرة الأولى. يجب علينا، ونحن مقيدون باستخدام حق النقض، أن نواصل العمل لإنهاء الإبادة الجماعية في غزة. إن الكرامة الإنسانية تتطلب ذلك. إن القانون الدولي يتطلب ذلك. لقد أوضحت محكمة العدل الدولية أنه بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، لا يقع على عاتق الدول واجب المعاقبة على الإبادة الجماعية بعد وقوعها فحسب، بل يقع عليها واجب منعها عندما يكون هناك خطر جسيم بحدوثها. لقد تم إطلاق الإنذار. يتطلب هذا الالتزام بذل العناية الواجبة. بمجرد أن تدرك دولة ما، أو يفترض أن تدرك، وجود خطر وقوع إبادة جماعية، يتعين عليها أن تسخر كل الوسائل المتاحة بشكل معقول – سواء كانت دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من الوسائل المشروعة – من أجل وقفها.

وقد وجدت المحكمة، في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)، أن عدم اتخاذ الأشخاص لإجراءات، على الرغم من وجود نفوذ لهم على مرتكبي الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، هو خرق لالتزامهم. وهذا الواجب هو واجب تجاه الكافة، تجاه المجتمع الدولي ككل.

كما أكدت المحكمة كذلك على أن التواطؤ في الإبادة الجماعية محظور. لا يمكن لدولة ما أن تقدم العون أو التغطية أو المساعدة القانونية لمرتكبي الإبادة الجماعية إذا كانت تعلم أنها تُرتكب أو على وشك أن تُرتكب.

وفي التدابير التحفظية التي اتخذتها المحكمة في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، أعادت المحكمة التأكيد على هذه المبادئ،

وأمرت إسرائيل بالامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تشكل إبادة جماعية، ومنع التحريض والمعاقبة عليه، والسماح بدخول الإغاثة الإنسانية إلى غزة لتجنب الظروف التي يمكن أن تدمر جماعة مشمولة بالحماية هي الشعب الفلسطيني. تذكرنا هذه الأحكام بأنه لا يمكن أن يكون هناك حياد أو صمت في مواجهة الإبادة الجماعية.

في الختام، لنكن واضحين. وعلى خلاف بيلاطس البنطي الذي غسل يديه تنصلاً من المسؤولية عن الحكم بصلب المسيح، لا تستطيع الدول أن تتنصل من مسؤوليتها. إن دماء الأطفال الأبرياء تصرخ مطالبة بالعدالة. لا يجوز للمجلس، حتى وإن كان مقيداً بحق النقض، وللمجتمع الدولي أن يظلوا غير مبالين.

السيدة أوتشاكار (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نأسف لاستخدام حق النقض الذي منع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء اليوم. كان مشروع القرار هذا (S/2025/583) قصيرا وبسيطا، على الرغم من الكارثة المتعددة الطبقات التي تحدث في غزة.

في الشهر الماضي، أكد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن المجاعة قد امتدت عبر أجزاء من غزة وتهدد بالانتشار في جميع أنحاء القطاع. وفي الأسابيع القليلة الماضية، بدأت إسرائيل هجومها المميت على مدينة غزة. هذا الأسبوع، قامت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل بتقديم تقريرها. بعد مرور نحو عامين على هذا النزاع، لا نزال نتلقى صدمات من أحداث جديدة، وتنفطر قلوبنا حزنا على فقدان مزيد من الأرواح وعلى مآسٍ لم نعد حتى قادرين على مشاهدتها، مع بقاء غزة مقطوعة عن العالم.

لقد قلنا من قبل أن وفد بلدنا لا يعتقد أن مهمتنا هي أن نقتصر على الإفادة والإحاطة بشأن الحقائق على أرض الواقع، كما أن مهمتنا ليست كذلك أن نكون قضاة ونقدم إيضاحات قانونية. ولهذا الغرض، لدينا الآليات القائمة التي تحظى بدعم سلوفينيا الكامل. ولكن مهمتنا هي الاستماع إلى كل إحاطة ذات وقع مدمر تلقى في هذه القاعة، ومهمتنا هي أن نتصرف، وفاء بوعدنا "بألا يتكرر ذلك أبدا".

لم يكن في نية الأعضاء المنتخبين التفاوض على نصوص طويلة. وهذا لا يعني أننا لم نتفاوض بحسن نية. كان قصدنا أن نقول إن الخطوط الحمراء قد تم تجاوزها، وإنه لا يجوز تجويع الناس، ولا يجوز تهجيرهم قسراً، ولا يجوز استمرار تدمير الأرواح والممتلكات وفرص التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ولا يجوز احتجاز المدنيين كورقة مساومة، وإن الناس بحاجة إلى السلام، وإن الرهائن ينبغي الإفراج عنهم، وإن الإسرائيليين والفلسطينيين كليهما يستحقون استئناف عملية سياسية تجعل من رؤية الدولتين واقعاً.

وعلى الرغم من التقاعس الذي شهدناه اليوم وعلى مدى الأشهر الـ 23 الماضية، فإننا نعتقد جازمين أن جهود أعضاء المجلس لن تذهب سدى. إن هذه الجهود هي ما يمكن من خلاله قياس عملية المساءلة التي ستتم. واليوم، وحتى عندما تكون أيدينا مقيدة، فقد أثبتنا أننا نقف ضد المعاناة الهائلة التي يعيشها الكثيرون في غزة. وتظهر جهودنا اليوم أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي يؤمنون بأن الدبلوماسية الحقيقية يجب أن تبقى دبلوماسية الحوار واحترام القانون الدولي في غزة وفي الحروب في أي مكان آخر. إنها دبلوماسية الخيار الفاعل من أجل السلام في مواجهة المسؤوليات التاريخية الجديدة،

ودبلوماسية اتخاذ إجراءات ضد ما يحدث بلا انقطاع وبلا داع من وفيات للأطفال وللأمهات وللكثيرين في غزة، ودبلوماسية الأمل. إن السلام الدائم في متناول اليد، على الرغم من الواقع المدمر الماثل أمامنا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بشكر الدانمرك على تنسيقها لمجموعة الأعضاء المنتخبين بشأن هذه المبادرة وزملائي الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن على وحدتهم ووضوحهم الأخلاقي وتصميمهم. وبوصفنا أعضاء أوكلت إلينا الجمعية العامة هذه المسؤولية، فقد وقفنا متحدين من أجل إنهاء هذه الكارثة، ونأمل أن نكون بذلك قد أظهرنا بوضوح أن العالم يقف متحدا ضد معاناة شعب غزة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشعر الصين بخيبة أمل عميقة إزاء نتيجة التصويت اليوم.

لا يزال النزاع في غزة مستمرا منذ ما يقرب من عامين، متسببا في كارثة إنسانية غير مسبوقة. لقد حاول مجلس الأمن مرارا وتكرارا اتخاذ إجراءات، إلا أن الولايات المتحدة منعت ذلك بالقوة. ولا يسعنا إلا أن نتساءل كم عدد الأرواح البريئة التي يجب أن تزهق قبل أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة. في تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لأول مرة على مشروع قرار بشأن غزة (انظر S/PV.9442)، كان النزاع آنذاك قد أودى بحياة ما يقرب من 000 3 شخص. واليوم، ومع إساءة استخدام الولايات المتحدة مرة أخرى لحق النقض، ارتفع عدد القتلى في غزة إلى أكثر من 000 65 شخص.

لا يمكن للقوة أن تجلب السلام، ولا يمكن للعنف أن يجلب الأمن. إن إطالة أمد القتال لن يؤدي إلا إلى المزيد من القتلى والكراهية. يجب على إسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية في غزة على الفور وأن توقف أي أعمال خطيرة من شأنها تصعيد التوترات. ونأمل أن تنضم الولايات المتحدة إلى المجتمع الدولي، وأن تعمل على تحقيق الهدف المشترك، وأن تتمسك بموقف عادل ومسؤول، وأن تبذل جهودا ملموسة وفعالة لضمان التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

كم عدد المآسي الأخرى التي سيتطلبها الأمر قبل أن تتدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق؟ في ظل الحصار الشديد، بدأت المجاعة بالفعل في غزة. وينتشر المرض بسرعة. إن الآلية العسكرية لتوزيع المساعدات التي تديرها الولايات المتحدة وإسرائيل تعيق الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من إيصال المساعدات. فبدلاً من تحسين الحالة الإنسانية، أودت هذه الآلية بحياة عدد كبير من المدنيين الباحثين عن المساعدات. ومن غير المقبول استخدام المساعدات الإنسانية سلاحا. إن انتهاك القانون الدولي الإنساني غير مقبول. يجب على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال رفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية ودعم الأمم المتحدة في تقديم المساعدات بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

كم من الوقت علينا أن ننتظر قبل أن يفي مجلس الأمن بمسؤولياته؟ إن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وقد توصل المجلس منذ فترة طويلة إلى إجماع ساحق بشأن مسائل مثل وقف إطلاق النار والشؤون الإنسانية في غزة، ومع ذلك فإن النهج السلبي الذي تتبعه الولايات المتحدة في عرقلة عمل المجلس وتسترها المتعنت على انتهاكات قرارات المجلس هو فقط الذي جعل المجلس غير فعال في معالجة مسألة غزة. وبوصفها عضوا دائما في المجلس، ينبغي للولايات المتحدة

أن تتحمل مسؤولياتها بجدية، وأن تدعم المجلس في الوفاء بفعالية بولايته، وأن تدعم دور الأمم المتحدة وسلطتها بدلا من القيام بعكس ذلك.

لن تتوقف جهود المجتمع الدولي لدعم العدالة والإنصاف. وفي الأسبوع المقبل، ستعقد الدورة الثمانين للجمعية العامة مناقشتها العامة والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. ونأمل أن يستجيب البلد المعني لنداء المجتمع الدولي القوي ويتخذ القرار الصائب، ويبرهن على إحساسه بالمسؤولية تجاه الحياة والتاريخ. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لإنهاء القتال في غزة وتخفيف الكارثة الإنسانية والمضي قدما في تنفيذ حل الدولتين بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تحديد موعد سريع للتصويت اليوم على مشروع القرار الذي قدمه أعضاء المجلس المنتخبون (S/2025/583)، والذي يأتي في مرحلة حرجة للغاية، بسبب الحالة الإنسانية الأشد سوءا للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

ويزداد الوضع في القطاع سوءا كل ساعة، مما يزيد من الوضع البائس بالفعل، حيث يضطر الآلاف إلى مغادرة منازلهم مرة أخرى وسط الأعمال العدائية المستمرة. لا تزال هناك ندرة في الغذاء والماء والكهرباء والأدوية. ويتم حرمان شعب غزة من الاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان. وقد وصلت المجاعة وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال، إلى مستويات مقلقة. هناك حاجة ملحة لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل آمن ومستدام.

وفي الوقت نفسه، لم ننس مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولم ننس الرهائن الذين لا يزالون يعانون في أيدي حماس. ولا بد من إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط، ولا يزال وقف إطلاق النار المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى أمرا بعيد المنال. هذا الوضع غير المسبوق يجبرنا على رفع أصواتنا معا. ما زلنا نعتقد أن الدبلوماسية تظل الأداة الأكثر فاعلية، حتى في أصعب الظروف.

ونحث جميع الأطراف على تحمل مسؤولياتها، والعودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن، والاسترشاد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لتجنب كارثة إنسانية.

السيد لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت الدانمرك مؤيدة لمشروع القرار (S/2025/583). وفعلنا ذلك لأننا نعتقد أن المجلس، باعتباره القيم على السلام والأمن الدوليين، يتحمل مسؤولية اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة الحالة في غزة. ونأسف لأن ذلك لم يتسن اليوم.

وبالتصويت تأييدا للقرار، صوتت الدانمرك لصالح الاستجابة للحالة الإنسانية الكارثية التي ازدادت تدهورا مع تأكيد المجاعة في غزة وتوسيع العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. فتصويتنا مؤيدين للقرار رسالة موجهة إلى الرجال والنساء والأطفال الذين يتضورون جوعا: إنهم ليسوا منسيين. إنه تصويت لصالح التمسك بالقانون الدولي ومطالبة حكومة إسرائيل برفع جميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة فورا ودون شروط. فالشاحنات التي تحمل المساعدات المنقذة للحياة في انتظار السماح لها بالدخول. ويجب أن تكفل إسرائيل توزيع المساعدات على السكان المدنيين بشكل آمن ومستدام ودون عوائق.

كما أن تصويتنا مطالبة بالإفراج فورا عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الإرهابية الأخرى في ظروف قاسية، دون شروط وعلى نحو يصون كرامتهم. وهو رسالة موجهة إليهم وإلى أسرهم: فلا تزال حريتهم ورفاههم أمرين أساسيين بالنسبة لنا.

وأخيرا، إن تصويتنا تصويت من أجل السلام – سلام يتيح وقف هذه الكارثة الإنسانية التي تسبب فيها الإنسان – وتصويت من أجل وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار.

وما فتئت الدانمرك تدين ما ارتكبته حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية من هجمات إرهابية وأعمال عنف جنسي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فلا يمكن تبرير حدث، ونكرر إدانتنا القاطعة لأعمال حماس الخسيسة. ولا يمكن أن تتحقق مكافحة الإرهاب على حساب القواعد التي تحمي البشرية.

وفي الختام، على الرغم من عدم اعتماد مشروع القرار اليوم في هذه الجلسة رقم 10000 للمجلس، فقد وجه أعضاء المجلس الأربعة عشر رسالة واضحة هي أننا نريد أن نرى وقفا فوريا ودائما لإطلاق النار، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ورفع جميع القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية بشكل عاجل. وسنواصل العمل من أجل ذلك مهما كثرت جلسات المجلس التي يقتضيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

لقد مر الآن ما يقرب من عامين على الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على المواطنين الإسرائيليين والتي أدت إلى العمليات العسكرية الضخمة التي تقوم بها إسرائيل في غزة، والتي أسفرت عن مقتل عدد كبير جدا من الفلسطينيين، بمن فيهم عشرات النساء والأطفال. غير أننا نواجه الآن تطورا مروعا آخر في غزة يتمثل في العمليات البرية الفتاكة الجديدة التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي والتي أجبرت مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين المنهكين والجائعين على الخروج من مدينة غزة. ونعارض بشدة هذه الهجمات البرية والجوية الواسعة.

ومن دواعي القلق الشديد استمرار المعاناة الإنسانية المستديمة للمدنيين الفلسطينيين في غزة، بينما تواصل حماس احتجاز 48 رهينة إسرائيليا في ظروف وحشية. وباستمرار القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى غزة، إلى جانب الانهيار التام للقانون والنظام، يتعرض المدنيون الأبرياء للتجويع. وكان تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي صدر الشهر الماضي والذي أشار إلى أن المجاعة تحدث بالفعل في مدينة غزة، بمثابة جرس إنذار آخر للمجلس.

وفي هذا السياق، شاركت جمهورية كوريا باعتبارها أحد الأعضاء المنتخبين في المجلس، في مسعى جديد لمتابعة نتيجة مجلس الأمن التي تطالب بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وزيادة عاجلة في المساعدات المنقذة للحياة، بالاستناد إلى منظومة الأمم المتحدة الإنسانية التي أثبتت جدواها. ونعتقد أن مشروع القرار الذي قُدم اليوم يتضمن عناصر مهمة لتحقيق تحسن ملموس على أرض الواقع في هذه اللحظة الحرجة. وبالتالي، من المؤسف للغاية أن الجهود الأخيرة التي بذلها المنتخبون العشرة لم تحظ بالدعم اللازم لاعتماد مشروع القرار اليوم.

ورغم هذا الفشل، نعتقد أن نتيجة اليوم تبرز مرة أخرى الصوت الجماعي للغالبية العظمى من المجتمع الدولي. وبالتالي، يجب التوصل إلى وقف إطلاق النار فورا. كما يجب إطلاق سراح جميع الرهائن. والأمر الأكثر إلحاحا هو ضمان زيادة حقيقية في المساعدة الإنسانية الكريمة على نطاق واسع، استنادا إلى المبادئ الإنسانية الراسخة.

ويجب تأييد جميع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية. بيد أننا شهدنا بوضوح خلال وقف إطلاق النار في وقت سابق من هذا العام أنجع السبل لتحقيق نتائج ملموسة في الميدان. أجل، يجب ضمان العمل الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها. ويجب حماية ملتمسي المساعدة، ويجب أن يتوقف القتال تماما. وفي هذه المناسبة، نؤكد من جديد تأييدنا القوي لجميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن المدنيين في غزة وكذلك الرهائن وأسرهم أشد المعاناة منذ فترة طويلة. وتحث جمهورية كوريا على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فورا والإفراج عن جميع الرهائن يفضي إلى نهاية دائمة لهذه الحرب. ولا نعتقد أن هذا المجهود الذي لم يوفَّق اليوم محاولة غير مجدية. بل نأمل أن تساعد هذه الجهود في إنارة الطريق نحو سلام واستقرار دائمين للجميع في المنطقة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة أورتيغوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أنه أشير عدة مرات إلى التقرير الذي أصدرته في وقت سابق من هذا الأسبوع ما يسمى "لجنة التحقيق"، تود الولايات المتحدة أن توضح الأمور. فبكل وضوح، نعتبر هذا التقرير افتراء يفتقر تماما إلى المصداقية. ويتضمن هذا التقرير أكاذيب وتشويه للحقائق لصالح حماس. إن أعضاء اللجنة الذين كتبوا هذا التقرير لديهم سجل من التحيز ينتهك قواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالحياد. وذلك مثال واضح على الفشل الأخلاقي لمجلس حقوق الإنسان وسبب إنهاء الولايات المتحدة مشاركتها في هذه الهيئة. وكان ينبغي إلغاء لجنة التحقيق منذ وقت طويل ووضع حد لحملة المطاردة المعادية للسامية التي تقوم بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ جمهورية كوريا على توليها رئاسة مجلس الأمن، مطمئنا إلى قيادتكم الحكيمة لهذه المداولات ولأعمال المجلس.

أود في البداية أن أعرب عن شكرنا لكل من باكستان وبنما والجزائر وجمهورية كوريا والدانمرك وسلوفينيا وسيراليون والصومال وغيانا واليونان، الأعضاء العشرة المنتخبين. إننا نشكرهم على قيادتهم وجهودهم الدؤوبة منذ أشهر طويلة من أجل الدفع باتجاه وقف دائم وغير مشروط لإطلاق النار ينهي المجازر التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ويطلق سراح الرهائن والأسرى، وينهي المجاعة التي يفرضها الاحتلال والمعاناة الإنسانية التي لا تطاق، ويوقف التهجير القسري لشعبنا وضم الأرض الفلسطينية.

لقد استمعنا باهتمام شديد إلى بياناتهم المفعمة بالعواطف وتابعنا عن كثب جهودهم البارزة من أجل محاولة إنهاء هذا الكابوس وهذه الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

إن البديل عن كل هذا، الذي يطالب به القانون الدولي وإنسانيتنا الجماعية، يتجلى أمام أعيننا.

ويمكنني أن أتفهم الغضب والإحباط وخيبة الأمل الكبيرة لدى الشعب الفلسطيني الذي ربما يراقب هذه الجلسة لمجلس الأمن، على أمل أن يكون هناك بعض المساعدة في طريقها وأن ينتهي هذا الكابوس. أستطيع أن أتخيل غضبهم وإحباطهم من عدم حدوث ذلك واستمرار فرض هذه الفظائع عليهم.

وإذا رأى أي من أعضاء المجلس – وأنا متأكد من أنهم يرون – صور الدمار الكامل الذي لحق بمدينة غزة، مع فيض من عشرات آلاف البشر الذين يتنقلون عبر هذا الدمار، فليس له قلب إن لم يتأثر بحجم الألم والكرب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.

فالأطفال يموتون جوعا. والقناصة يطلقون النار على رؤوس الأطفال. ويُقتل المدنيون بشكل جماعي. وتتعرض الأسر للتهجير مرارا وتكرارا، من أنقاض إلى أنقاض ومن موت إلى موت. ويُستهدف موظفو الأمم المتحدة والأطباء والعاملون في المجال الإنساني والصحفيون. وينهال الدمار والخراب على المجتمع بأكمله. والمسؤولون الإسرائيليون يسخرون علنا من كل ذلك ويشيدون بقيمة العقارات في غزة.

إن مشروع القرار هذا (S/2025/583) يمثل الحد الأدنى الذي تمليه الإنسانية والشرعية والأخلاق. ومن المؤسف والمؤلم للغاية أن يعرقَل هذا القرار ويُمنع مجلس الأمن من القيام بدوره المستحق في مواجهة هذه الفظائع وحماية المدنيين من الإبادة الجماعية. ومن المؤسف أن أعضاء مجلس الأمن، وهم القيمون على صون السلام والأمن الدوليين، لم يتمكنوا من اتخاذ إجراء في هذا الاتجاه. والحد الأدنى هو اعتماد مشروع القرار الذي لم يُعتمد.

وأود أن أشكر جميع من أيدوا مشروع القرار هذا، إضافة إلى الأعضاء العشرة، من الأعضاء الأربعة الآخرين الذين أتاحوا حصوله على 14 صوتا – 15 صوتا تقريبا، 15 صوتاً إلا واحداً. وكان العديد من أعضاء المجلس على استعداد لتجاوز الصياغة الواردة في النص إلى حد أبعد منها بكثير، بما في ذلك اللجوء بحق إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويطالب ملايين من الناس في الشوارع باستخدام المجلس الفصل السابع من أجل فرض إرادته بواسطة كل الأدوات المتاحة له لإجبار إسرائيل على وقف هذه الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. لكن مشروع القرار كان مجهودا حقيقيا لكي يتكلم المجلس بصوت واحد.

وللأسف، لا يزال المجلس صامتا على حساب مصداقيته وسلطته. ويدل ذلك على أنه، فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة، ينبغي بكل بساطة عدم السماح باستخدام حق النقض.

وتحاول الولايات المتحدة، إلى جانب مصر وقطر، التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وأعربنا مرارا عن تأييدنا لجهود الوساطة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ودعونا حماس مرارا إلى التعاون معها حتى وإن لم تدخر إسرائيل جهدا لمنع التوصل إلى هذا الاتفاق. فهل من دليل على أن إسرائيل لا تريد اتفاقا لوقف إطلاق النار ينقذ أرواح الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من الغارة الإسرائيلية على أراضي

قطر، أحد الوسطاء الرئيسيين، لاستهداف من دعاهم الوسيط إلى اجتماع للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإنهاء هذا الكابوس؟ إننا ندين بأشد العبارات هذا الاعتداء على دولة قطر الشقيقة.

واختارت إسرائيل طريق العنف مرارا، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو في المنطقة. وردا على المطالبات العالمية بوقف إطلاق النار والمطالبات العالمية بإنهاء احتلالها غير المشروع، اختارت بدلا من ذلك تصعيد عنفها وارتكاب الجريمة تلو الأخرى دون أمل في نهايته، في ظل إفلات تام من العقاب. ويدفع الأطفال والنساء والرجال وأسر بأكملها حياتهم ثمنا لهذا الإفلات المروع من العقاب واللاإنسانية.

وقبل يومين فقط، انضمت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل إلى الدول العديدة التي خلصت إلى أن هذه الجريمة التي لا يمكن إنكارها تشكل إبادة جماعية، مؤكدة من جديد التزام جميع الدول دون استثناء بالتصرف الآن لمنع هذه الجريمة التي تخزي العالم وتشكل عارا علينا جميعا ومعاقبة مرتكبها.

إن العنف طريق مسدود. ومن شأن وقف إطلاق النار أن ينقذ حياة الفلسطينيين والإسرائيليين والرهائن والأسرى. ولا يوجد أي مبرر لقتل المدنيين وإيذائهم، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ويجب ألا تكون هناك شروط ولا تأخير ولا عذر للدعوة إلى إنهاء هذا العنف. وينبغي ألا يرى المرء إلا جزءا من معاناة مجموعة من الناس ويتجاهل تماما ولا يعترف بالكم الهائل من المعاناة التي تلحق بالشعب الفلسطيني. وهذه هي الخطوة السليمة التي يجب اتخاذها. وهذه هي الخطوة الوحيدة التي يجب اتخاذها.

فليس لإسرائيل الحق في ذبح الفلسطينيين. وليس لإسرائيل الحق في ارتكاب إبادة جماعية. وليس لإسرائيل الحق في ارتكاب تطهير عرقي. وليس لإسرائيل الحق في تجويع شعب. وليس لإسرائيل الحق في تهجير شعب ونزع ملكيته. إن إفلات إسرائيل من العقاب يغذي حماقتها. وحمايتها هي السماح لها بالاستمرار في مسار مروع لن يؤدي أبدا إلى السلام أو الأمن أو الاندماج. ومهما بلغ عدد جنودها من عشرات الآلاف أو مئات الآلاف، فلن تستطيع أن تمحو من على وجه الأرض أمة، هي الأمة الفلسطينية، ولن تستطيع أن تنجح في استئصال عشرات الآلاف، بل الملايين من الفلسطينيين. فنحن هنا لنبقى، ولا توجد قوة على وجه الأرض لإنكار وجودنا.

ولمن يعيشون في حالة إنكار وفي حالة سكر من نشوتهم وانتصاراتهم، أدعوهم ليفيقوا. فالطريق الوحيد هو الطريق إلى السلام. والطريق الوحيد هو طريق حل الدولتين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونحن ملتزمون بذلك. والعالم بأسره ملتزم بذلك. ولا يوجد سوى طرف واحد، يقوده فريق من القادة المتعصبين، يرفض القبول بذلك، ويحاول هؤلاء القادة في ممارسة سخيفة القضاء على وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته وحق اللاجئين.

فلا بد من إيقاف إسرائيل من أجل شعبنا، ومن أجل الشعب الإسرائيلي، ومن أجل منطقتنا ومن أجل مجتمعنا الدولي والنظام الدولي الذي أنشئ لإنقاذ البشرية. يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار.

ويجب إطلاق سراح الرهائن والسجناء. ويجب أن تتدفق المساعدات على غزة ويجب السماح للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم لإنقاذ الأرواح. يجب إنقاذ مليوني شخص من هذا الجحيم.

لقد منع حق النقض المجلس من اتخاذ إجراء في وقت تشتد فيه الحاجة إليه لصون السلام والأمن الدوليين. ولكن هذه ليست النهاية ولن تكون النهاية، كما قال العديد من أعضاء المجلس.

يجب على جميع الدول أن تتحمل مسؤوليتها وأن تتخذ إجراءات حاسمة تردع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن مواصلة مخططاتها الإجرامية ضد شعبنا. ولدى تلك الدول الأدوات اللازمة لذلك. ولدى جميع أعضاء المجلس الأدوات اللازمة بصفتهم الوطنية وبشكل جماعي ويجب استخدام هذه الأدوات، بما في ذلك من خلال إنشاء قوة حماية دولية واتخاذ تدابير فورية وملموسة للمساءلة. وننوه بجميع أولئك الذين اتخذوا قرارات جريئة لإنهاء الفظائع وإنهاء هذا الاحتلال غير المشروع ونشكرهم على ذلك.

لقد طالبت الجمعية العامة قبل عام بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بحلول أيلول/سبتمبر 2025 بعد فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/78/968) التي اعتبرت فيها المحكمة هذا الاحتلال غير قانوني، وذلك لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وحريته واستقلال دولة فلسطين ولتعزيز العدالة الحقيقية والسلام الدائم. ونحث على تنفيذ تلك القرارات.

إننا نناشد الجميع الوفاء بالتزاماتهم باتخاذ إجراءات لضمان المساءلة وإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وحماية الشعب الفلسطيني وإنقاذ حل الدولتين وإنقاذ آفاق السلام العادل الذي تحاول إسرائيل تدميره كل يوم. هناك مستقبل بلا عنف ولا كراهية ولا قتل، مستقبل تسود فيه قوى السلام في النهاية. إننا، قوى السلام، نزداد قوة، وأنا لا أقصد أعضاء المجلس الأربعة عشر الممثلين في هذه القاعة فحسب، ولكن جميع أعضاء الجمعية العامة تقريباً. وتتنامى قوى السلام حيث يتظاهر مئات الملايين في الشوارع، مطالبين بالسلام ومطالبين بوقف إطلاق النار. ولكن الوصول إلى هذا المستقبل يبدأ بإيقاف هذا الجنون. وفي الأيام المقبلة، يجب على القادة المجتمعين هنا في نيويورك، في هذه الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، أن يتخذوا، فرادى وجماعات، القرارات التي من شأنها إنقاذ غزة وإنقاذ فلسطين وإنقاذ السلام وإنقاذ الشرق الأوسط وإنقاذ نظامنا القائم على القانون الدولي. وستكون فلسطين حاضرة، سواء كان ذلك ماديا أو من خلال تدابير أخرى.

ونتوقع غداً، في الجمعية العامة، التصويت بأغلبية ساحقة تأييدا لمشروع المقرر الذي يطالب بحضور فلسطين. ونفضل أن يكون قادتنا حاضرين جسديا وأن يأتوا بشكل سلمي للتعبير عن موقف الشعب الفلسطيني، شأنهم في ذلك شأن جميع قادة الدول الأعضاء في المجلس. ولكن سواء كان قادتنا موجودين جسدياً، أو كانوا سيشاركون بطرق أخرى، فإن فلسطين ستكون هناك. وستكون أبرز مشكلة في مدينة نيويورك ولكن الجميع يختارون تجاهلها. وستكون هذه الجمعية العامة هي الجمعية العامة لقضية فلسطين.

لم يعد من الممكن تأخير اتخاذ إجراء. فهناك أمور كثيرة جدا على المحك. إن غزة هي الاختبار النهائي. وقد دفع مليونا فلسطيني على مدار عامين حتى الآن ثمن فشلنا في وقف آلة القتل التي أُطلقت

ضدهم. ولا يمكننا أن نخذلهم بعد الآن. وعلينا أن نتصرف. وعلينا أن نتصرف الآن. ونحن واثقون من أن جيش أولئك الذين سينضمون إلى مسيرة العمل سيكبر أكثر فأكثر.

ولن تكون فلسطين استثناءً من القاعدة. وكما نجحت البشرية في وضع حد للفصل العنصري، ستنجح البشرية في وضع حد لهذا الاحتلال غير المشروع وستتحرر فلسطين وسيصبح حل الدولتين واقعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يتعامل البعض في المجلس مع هذه الجلسات كأنها مسرح، كعرض مسرحي. وبالنسبة لإسرائيل، فإن هذا ليس مسرحاً. إنه واقعنا اليومي. قبل ساعات فقط، قُتل إسرائيليان عند معبر اللنبي على الحدود الإسرائيلية الأردنية عندما تحولت شاحنة تحمل شعار المعونة الإنسانية إلى سلاح إرهاب. وهذا هو الواقع الذي نواجهه. يمكن أن يكون للكلمات التي تُقال هنا كعرض مسرحي عواقب وخيمة على أرض الواقع.

أولا، نود أن نشكر الولايات المتحدة على إظهارها القيادة والاقتناع الأخلاقي باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار المتحيز هذا (S/2025/583).

كيف عُرض مشروع القرار هذا علينا؟ لقد بدأ كنص جزائري منحاز. وانخرطت الولايات المتحدة بحسن نية، ساعيةً إلى إضفاء التوازن من أجل إقرار الحقيقة والوضوح الأخلاقي والسلام والأمن. ورفضت الجزائر. وعلى مدى أسابيع، كانت الجزائر تدير العرض، ليس سعياً وراء التسوية ولكن بغرض المماطلة وإطالة أمد المحادثات إلى أن تُسلط أضواء مسرح الأسبوع الرفيع المستوى علينا، مما يدل على توقيت رائع؛ وليس لتعزيز الإجماع، ولكن لإزالة التوازن. وقد عملت، خطوة بخطوة وسطراً بسطر، من أجل إضعاف الحقيقة.

ويجب على أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم: لماذا رضخوا لمطالب الجزائر الراديكالية ورفضوا الحفاظ على الحقائق البسيطة؟ واسمحوا لي أن أُذكرهم بما لن تسمح لهم الجزائر بإدراجه في مشروع القرار هذا: أولا، بأن جميع أعمال الإرهاب إجرامية وظالمة؛ وأن حماس منظمة إرهابية؛ وأنه يجب إدانة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وأنه يجب على حماس نزع سلاحها ومغادرة قطاع غزة.

لماذا حُذفت هذه السطور؟ الإجابة بسيطة. إن الجزائر تهتم بالمسرحية أكثر من اهتمامها بالحقيقة وتهتم بأن يُنسب إليها الفضل أكثر من اهتمامها بتحقيق تقدم حقيقي. والكثيرون هنا مستعدون للسير على خطاها. وما نراه هنا ليس دبلوماسية، بل هو مسرح. وبالنسبة للجزائر، لم يكن الجوهر مهمًا قط، بل كان الأداء والتوقيت والعملية والتصفيق؛ وليس سكان غزة ولا معاناتهم.

لو كان أعضاء المجلس يهتمون حقًا بسكان غزة، لأدانوا حماس. ولأدرجوها في مشروع القرار. وبدلاً من ذلك، فإنهم يحمون حماس ويقرأون من نص من إعدادها ويضعونها في دور البطولة على المسرح الذي بنوه في المجلس.

أعلم أن العديد من أعضاء المجلس دبلوماسيون جادون. ولكن بتأييدهم لمشروع قرار يتجرأ على التلميح إلى أن إسرائيل تجوّع سكان غزة، فإنهم يرددون دعاية حماس. ويجب على أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم: هل هذا حقًا خيار هم مستعدون للدفاع عنه؟ وهل هذا هو الدور الذي يرغبون في تأديته، تلاوة نصهم بدلاً من قول الحقيقة؟

إن الحقائق هي الحقائق. فالمعابر مفتوحة. وتصل المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر أربع نقاط دخول عاملة. ويوم أمس وحده، الأربعاء 17 أيلول/سبتمبر، دخلت 226 شاحنة مساعدات غزة وتم إجلاء 550 شخصاً من سكان غزة لتلقي العلاج الطبي المنقذ للحياة. ومنذ أيار/مايو، وصلت أكثر من 13 000 شاحنة محملة بالمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الأساسية عن طريق البر والبحر والجو. إن التجويع ليس سياسة إسرائيل ولم يكن كذلك قط. وسياستنا هي محاربة الإرهاب ومحاربة حماس التي تقوم بالفعل بتجويع الرهائن. إن رفض مواجهة الحقائق ليس حياديًا، بل هو خيار – خيار يقوي حماس ويطيل معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وما نشهده مرة أخرى هو عرض مسرحي منظم بعناية بهدف احتلال العناوين الرئيسية، وليس من أجل السلام. وحتى في قرارها المنحاز يوم الجمعة، دعت الجمعية العامة حماس إلى "إنهاء حكمها في غزة". وأدانت الجمعية العامة، على الأقل، "الهجمات التي شنتها حماس ضد المدنيين في 7 تشرين الأول/أكتوبر". غير أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لم يتمكن حتى من القيام بذلك، بل العكس هو الصحيح. صدقوني: إن حماس تنتظر وراء الكواليس باعتبارها المستفيد الوحيد من هذا العرض المسرحي المدبر. ويوفر لها هذا النص الأخير الحفاوة البالغة التي تتوق إليها بشدة كمكافأة على همجيتها وأعمال القتل التي ارتكبتها.

لقد تصرفت الجزائر كدمية في يد حماس في هذه القاعة. وبينما تقدم الجزائر عرضا مسرحيا، يظل رهائننا تحت الأرض ويتضورون جوعًا ويتعرضون للتعذيب والإذلال. وبينما جاء مشروع القرار هذا مجردًا من الحقيقة ومن الشجاعة، سرقت حماس المساعدات وأعدت لهجمات جديدة. وبينما يبحث السفير عمار بن جامع بلا كلل عن التصفيق، يدفع الإسرائيليون والفلسطينيون الثمن. والنتيجة هي أن مشروع القرار المعروض أمامنا، والذي لا يصنف حماس كمنظمة إرهابية، لا يدين مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولا يطالب حماس بنزع سلاحها وإنهاء حكمها في غزة. هذا ليس نتاج الدبلوماسية؛ إنه نتاج التعطيل. إنه ليس عمل الوسطاء؛ بل عمل زعيم عصابة من المتطرفين والإرهابيين. لقد انحرفت بوصلة العالم الأخلاقية عن مسارها في أحيان كثيرة خلال العامين الماضيين. وبدلاً من الغضب الموحّد من جرّ الأبرياء إلى الأنفاق، نسمع ترديداً وأعذاراً – أو الأسوأ من ذلك الصمت. بل إنه قد طُلب من إسرائيل أن تبرر ما لا يحتاج إلى تبرير: إعادة رهائننا إلى الوطن ومواجهة حماس لإثبات أنه لا حصانة للإرهابيين. لم تكن إسرائيل تريد هذه الحرب. ولم تطلب إسرائيل ذلك. وعندما غزت حماس إسرائيل وهاجمت بلداتنا وقتلت أبناء شعبنا واحتجزت رهائن تحت الأرض، فُرضت علينا الحرب. إن أمام المجلس خيارين: إما أن يستمر في غياب الوضوح الأخلاقي أو يمكنه أن يتصرف بهدف. ويمكنه إعادة المنظمة إلى الاسترشاد ببوصلتها الحقيقية، نحو الحقيقة والعدالة والسلام. ولا تؤدي المناورات السياسية والإيماءات الفارغة إلا إلى فقدان الأهمية. ولن يحقق النفاق والانحياز السلام أبدًا.

إن هذه لحظة حاسمة. فنحن نحتفل هذا العام بمرور 80 عامًا على إنشاء الأمم المتحدة – وهي مؤسسة وُلدت بعد هزيمة الشر في حرب طويلة ومكلفة. وقد جعل انتصار النور على الظلام إنشاءها أمرا ممكنًا. ولكن قبل التغلب على محور الشر، اختار البعض مواجهة الطغيان بالاسترضاء بينما وقف البعض الآخر بحزم. فبينما طلب رئيس الوزراء تشامبرلين من أبناء شعبه أن يعودوا إلى بيوتهم وينامو في هدوء بينما يمضي الطغيان قدما، كان طريق تشرشل مختلفاً – طريق الشجاعة والوضوح الأخلاقي. لقد واجه تشرشل الطغيان وتغلب عليه ونحن أيضا سنفعل ذلك. وكما حذّر تشرشل، فإن الطغيان هو عدونا أيا كانت هيئته أو صورته وأيا كانت اللغة التي يستخدمها وسواء كان منبعه الداخل أو الخارج. ويجب أن نكون يقظين وحازمين ومتحدين. ولن يُطلب من إسرائيل العودة إلى منزلها والخلود إلى النوم بينما يقف الإرهاب على بابها. ولن نرتاح حتى يعود جميع الرهائن إلى ديارهم وحتى هزيمة حماس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): ترددت كثيرا قبل أن أطلب الكلمة، ولكن اسم بلدي ذُكر خمس مرات، وكان لا بد لي من الرد.

لقد رأى وسمع الجميع ممثل إسرائيل وهو يتعمد استهداف بلدي وبلدي وحده فيما يتعلق بمشروع القرار هذا (S/2025/583) الذي قدمه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن، وصوت 14 من أصل 15 عضوا في مجلس الأمن مؤيدين له، وهم يمثلون الأغلبية الساحقة من البشرية. إن أولئك الذين يعرفون الجزائر يعلمون أنه لن يجري ترهيبنا. في الأسبوع الماضي، كانت هناك أيضًا محاولة لترهيب زميلنا، ممثل باكستان، وباءت بالفشل. وأود أن أقول بكل وضوح إن هدفنا الوحيد من عملنا مع زملائنا، أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، كان تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة – وهي معاناة لا توصف ما بين قصف للمدنيين وفرض لقيود على المساعدات الإنسانية وانتشار المجاعة، ثم الإبادة الجماعية في نهاية المطاف. إن شعورنا المشترك هو شعور بالغضب تجاه ما يحدث حاليًا في غزة، بما في ذلك اليوم.

وكما أكد الرئيس عبد المجيد تبون مرارا وتكرارا، فإن الجزائر ستقف إلى جانب الشعب الفلسطيني إلى أن يتمكن من التمتع بحقه في تقرير مصيره وإلى أن يتمكن من نيل حقه الثابت في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وكل شيء آخر هو مجرد محاولة لخلط الأوراق والتملص من الإدانة بالإجماع من قبل المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الدانمرك الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إسرائيل.

صاغ الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن مشروع القرار (S/2025/583) بتنسيق من الدانمرك بصفتها منسق مجموعة العشرة المنتخبين. ومع كل الاحترام الواجب، فإننا لا نعترف بالعملية التي تم وصفها هنا. لقد ذُكر عضو واحد منتخب بعينه ولكننا جميعًا، نحن العشرة، نؤيد هذا النص الذي نال 14 صوتًا مؤيدًا بينما استخدم عضو واحد حق النقض ضده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ذكر زميلي، ممثل الجزائر، أنني ذكرت الجزائر خمس مرات. وهو محق على الأرجح. ولكن عندما استمعت إلى خطابه، فإنه لم يذكر الرهائن ولو لمرة واحدة – الرهائن الـ 48 الموجودون في الأسر. وهو لا يرغب في إدانة حماس. وحسبما أعلم، ربما كان انخراط الجزائر هو السبب في إقناع بقية الأعضاء بعدم إدانة حماس في مشروع القرار هذا (S/2025/583). وهذه عملية مشروعة لكنني أعتقد أنها خاطئة. وأعتقد أنه من المخجل أن يتمكن الأعضاء من إلقاء اللوم على إسرائيل في كل ما يعتقدونه صحيحًا لكنهم لا يستطيعون تضمين إدانة بسيطة لحماس في مشروع قرار. وأرى أن عدم إدانة مشروع القرار لحماس أمر مخجل وأعتقد أنه غني عن البيان. لن يكون هناك مستقبل لغزة إلا عندما تخرج حماس من المعادلة. وإذا كانت الجمعية العامة قادرة على اعتماد صياغة كهذه، أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل الشيء نفسه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلم بإيجاز.

كانت الجزائر أحد مقدمي مشروع القرار الذي كان معروضا علينا (S/2025/583) والذي دعا، بطريقة واضحة جدا، إلى الإفراج غير المشروط عن الرهائن. وأود أن أذكر المجلس بأن بلدي صوت مؤيدا لمشروع القرار هذا. ولكنني أود أيضا أن أذكّر ممثل إسرائيل بأن بلده صوت قبل يومين – أو بالأحرى يوم الجمعة الماضي – معارضا لمشروع قرار في الجمعية العامة يتضمن إدانة صريحة جدا لأخذ حماس للرهائن. وأكرر: إن العالم، البشرية جمعاء، يعارض المجازر التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. ولن أسمح لنفسي بالانجرار إلى نقاش يهدف إلى تحويل أنظار البشرية عن الإبادة الجماعية – أكرر، الإبادة الجماعية – التي تُرتكب حاليًا في غزة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.